د. ليف غرينبيرغ*

قبل الحرب وتمهيدا لها

وجهة نظر تاريخية حول الديمقراطية الإسرائيلية

(هذا المقال كتب ووصل الى طاولة التحرير قبل نشوب الحرب، وليس فيه أي مؤشر الى حرب على الأبواب، ولكنه يدرس المرحلة التي تم فيها التخطيط لهذه الحرب بعد نتائج الانتخابات التي جرت في أواخر شباط ٢٠٠٦، وفيها يستخلص الكاتب أن حكومة إسرائيل، أية حكومة اذا لم تجنح الى السلم والديمقراطية، وتحدد حدود إسرائيل في ما كان قبل ال ٦٧ فان العنف سيكون هو سيد الموقف. المحرر)

عرضت انتخابات ٢٠٠٦ في إسرائيل تناقضا واضحا: من ناحية، وصفت نتائج الانتخابات بأنها "الضربة الكبرى"، وبأنها مراجعة شاملة لتشكيل نظام الأحزاب، بينما اعتبرت من ناحية أخرى أكثر الانتخابات إثارة للسأم وغياب التعبئة منذ قيام الدولة. هل تغير كل شيء دون أن يهتم أحد؟ أم، ربما، لم يكن هناك أي تغير على الإطلاق؟ سوف أحاول أن أناقش في هذه الورقة قضية حدوث تغير عميق، لكن لامبالاة المواطنين يمكن أن تفسر بأنها نقص ثقة في قدرة الساسة الإسرائيليين على تطبيق التغيرات البنيوية المتوقعة من قبل المواطنين.

جاءت التوقعات العالية من الانتخابات ومن "الضربة الكبرى" بسبب اريئيل شارون: أولا، بواسطة إعادة انتشار القوات العسكرية وإخلاء المستوطنين من قطاع غزة من طرف واحد، صيف ٢٠٠٥. وثانيا، بواسطة شق الحزب الحاكم (الليكود) وتأسيس حزب "وسطي" جديد (كاديما) بمشاركة بعض شظايا حزب العمل (بزعامة القائد الأسطوري لحزب العمل شمعون بيريس). على أية حال، فبعد شهر واحد من تأسيس الحزب، أصيب شارون بجلطتين دماغيتين متتاليتين، وسقط في الغيبوبة،

*محاضر في قسم العلوم الاجتماعيةفي جامعة بئر السبع.

تاركا الحزب الجديد دون مؤسسات، ودون قائد مخول بالسلطة. وفي الشهر نفسه، فازت حركة حماس الإسلامية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، في الغالب كرد فعل على فساد سلطة فتح الحاكمة، وبسبب عدم قدرتها على وضع حلول لمعاناة الشعب الفلسطيني.

نتيجة للانتخابات الفلسطينية، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تتفاوض مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتبخرت تقريبا أي توقعات لاستئناف عملية السلام. منذ تلك اللحظة، لم تعد كلمة "سلام" جزءا من شعارات أي من الأحزاب الإسرائيلية خلال الحملة الانتخابية؛ وبدلا من ذلك فإن أجندة "داخلية" جديدة حول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي التي سادت. لم تكن العلاقة مع الفلسطينيين بؤرة اهتمام الانتخابات، بالرغم من جهود نتنياهو في أن يكسب شعبية تقوم على قاعدة الخوف من حماس.[1] كان التركيز على العلاقات الداخلية بين الإسرائيليين، وبشكل أساسي على علاقات القوى الاقتصادية، إضافة إلى العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية-الثقافية المختلفة. وقد مثلت نتائج الانتخابات هذه الأجندات الجديدة: إضعاف الأحزاب التي تماهت مع استمرار الاحتلال في الضفة الغربية بكاملها (٢١ عضو كنيست[2])، بينما جاءت أكثرية من ٦٥ عضو كنيست من أحزاب "وسطية" ذات تركيز غامض على مواضيع الحدود،[3] وفقط ٣٤ عضو كنيست ينتمون إلى أحزاب تدعم المفاوضات السلمية والانسحاب على قاعدة حدود ١٩٦٧،[4] ومن منظور آخر، وبالإضافة إلى حزب الأكثرية كاديما، الذي يمثله (٢٩) عضوا، فإن ٧٠ عضوا آخرين يمثلون أجندات اقتصادية أو ثقافية عرقية. على أية حال، ومع أجندته الداخلية الوسطية، كان على كاديما أن يطرح منفردا أجندة "انسحاب أحادي الجانب" وأن يعبر بوضوح عن موقعه كحزب للرأسماليين والطبقات المتوسطة، وأن يعارض المطالب الاجتماعية والاقتصادية للأحزاب الأخرى، بينما يعد بألا يسمح تحت أية ظروف لرئيس حزب العمل الجديد، عمير بيريتس، بأن يصبح وزيرا للمالية.

عمير بيريتس، الذي هزم شمعون بيريس في الانتخابات الداخلية لحزب العمل، نجح في تقديم نفسه كمعارض لخطاب الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأجنداتها؛ وقد هوجم على أية حال من قبل الإعلام باعتباره قائد اتحاد عمالي "منفلت" وغير مسؤول، كما دسّ عليه أن له خلفية ثقافية غير مقبولة. وقد كانت أجندة عمير بيريتس وشخصيته حاضرتين في الانتخابات، كجانب ثان لغياب اريئيل شارون. وفي الحالتين، كان الشعور هو نقص ثقة في السياسيين: فالرجل الذي وثق به معظم الناس كان في الغيبوبة، والقائد الجديد الذي يبرز، قدّم كشخص برّي، مندفع، أمّي، متّهم من قبل كل معلقي الإعلام بأنه لا يملك "منزلة رفيعة" تؤهله كرئيس للوزراء.

ونقص الثقة في السياسة الإسرائيلية ليس مشكلة جديدة متنامية؛ بل هو جزء من مدى انتخابي تنازلي طويل. إن نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات الإسرائيلية نزلت إحصائيا من ٧٧٪ عام ١٩٩٩، إلى ٦٧٪ عام ٢٠٠٣، إلى ٦٣٪ عام ٢٠٠٦[5]، عامل غياب التعبئة في انتخابات ٢٠٠٦ كان ممثلا بقوة في غياب الناشطين والمؤيدين في الشوارع والأجواء الشعبية، وفي غياب المظاهرات والصراعات الحامية، وفي اللامبالاة التي اتسمت بها ردود أفعال ما بعد الانتخابات، دون احتفال شعبي بالفائزين أو شعور بالخيبة تجاه الخاسرين. ووصف الجو الغريب لهذه الانتخابات يشير إلى الحالة الصحية الحرجة لرئيس الوزراء الإسرائيلي: بين الغيبوبة والحالة النباتية.

تهدف هذه الورقة إلى تفسير الاتجاه البعيد المدى لتناقص الثقة في السياسة من ناحية، والظاهرة المحددة للتغيرات الأساسية في الأجندات وتوازن القوة بين أحزاب تشترك في اللامبالاة في انتخابات ٢٠٠٦، من ناحية أخرى. ويركز التحليل على الأحزاب كواسطة بين المجتمع والدولة. وهو يقوم على قاعدة الديمقراطية كعملية دينامية لفتح آفاق سياسية لهويات جديدة وأجندات مؤسسة بواسطة قواعد متلازمة للعبة التي تؤطرها حدود الدولة. والنظرية التي ترد هنا ستنتقد الافتراض "الأساسي" الحالي بأن إسرائيل "دولة ديمقراطية"، وسوف تقترح، بدلا من ذلك، أن العملية الديمقراطية الدينامية لفتح آفاق سياسية في إسرائيل محدودة، بسبب غياب الحدود الجغرافية القادرة على احتواء الصراعات ضمن أحكام متفق عليها للعبة. واستنادا إلى هذه الخطة النظرية، فإن إعادة تشكيل السياسات الإسرائيلية وفتح أجندات جديدة عام ٢٠٠٦ بات سهلا بالانسحاب من غزة وتخطيط الحدود في الجنوب. على أية حال، فإن نقص الثقة مرتبط بعدم قدرة الأحزاب الإسرائيلية على تخطيط حدود إسرائيل في الشرق، التي فتحت بشكل منظم منذ عام ١٩٦٧. وفي حالة غياب الحدود التي تقوم باحتواء الصراعات، تميل علاقات القوة إلى

يفترض سموحة أن الاحتلال في الضفة الغربية وغزة "خارجي" بالنسبة لدولة إسرائيل، وأن المواطنين الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل يخضعون للتمييز من قبل الدولة اليهودية، وعلى أية حال، فهذا ليس نادرا في النظم الديمقراطية التي تميل إلى تمييز الأقليات العرقية.[٧] ويرى يفتاحيل أن دولة إسرائيل في حالة توسع مستمر، فهي تطرد الفلسطينيين من أراضيهم وتستبدلهم بيهود عرقيين. وهذا نظام سياسي غير ديمقراطي يتواجد من خلال أوضاع شرعية مختلفة في حالتين مختلفتين، "داخل" الدولة الإسرائيلية السيادية وفي المناطق المحتلة.

التدهور نحو أفعال أحادية الجانب، فيظهر استخدام القوة. والقوة ترى هنا كبديل للسياسات الديمقراطية للتفاوض والتسوية بين ممثلين شرعيين لأطراف الصراع. وقد أصبح ذلك ديدن السياسات الإسرائيلية منذ ١٩٦٧.

١ . مسألة "الديمقراطية الإسرائيلية"

الفرضية الجوهرية المتعلقة بأن "إسرائيل هي ديمقراطية" تقوم على قاعدة أن لها حدودا، هي الحدود التي تعرّف بعام ١٩٦٧. وإذا افترضنا أن حدود دولة إسرائيل تضم الضفة الغربية وغزة والسكان الفلسطينيين، فهي بكل وضوح "ليست ديمقراطية". وهذا هو التناقض الأساسي بين عالم الاجتماع السياسي سامي سموحة، الذي عرّف إسرائيل بأنها "ديمقراطية عرقية"، والجغرافي السياسي أورن يفتاحيل، الذي عرّف إسرائيل بأنها إثنوقراطيا "عرقية".[٦]

يفترض سموحة أن الاحتلال في الضفة الغربية وغزة "خارجي" بالنسبة لدولة إسرائيل، وأن المواطنين الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل يخضعون للتمييز من قبل الدولة اليهودية، وعلى أية حال، فهذا ليس نادرا في النظم الديمقراطية التي تميل إلى تمييز الأقليات العرقية.[٧] ويرى يفتاحيل أن دولة إسرائيل في حالة توسع مستمر، فهي تطرد الفلسطينيين من أراضيهم وتستبدلهم بيهود عرقيين. وهذا نظام سياسي غير ديمقراطي يتواجد من خلال أوضاع شرعية مختلفة في حالتين مختلفتين، "داخل" الدولة الإسرائيلية السيادية وفي المناطق المحتلة. وتستخدم الجماعة العرقية المهيمنة كل موارد القوة لاستبدال الضعيف، وهذا طبقا ليفتاحيل هو "الإثنوقراطيا"، نوع مختلف من النظام، يمكن أن يوجد في دول مختلفة.[٨] وعلى أية حال فإن فرضيته تشير إلى معنى جوهري للديمقراطية؛ ما يعني أن إسرائيل "ليست ديمقراطية".

ودخل بيليد وشافير[٩] صراع "الديمقراطية اللاديمقراطية" مقترحين أن أهم مفهوم هو المواطنة، وأن ما علينا أن ندرسه هو النظم المختلفة واندماج المواطنين في السلطة. وقد رأيا أن التمييز بين جماعات اجتماعية أو عرقية أو قومية يحدث طبقا لشكل اندماجها المتميز. إسرائيل، كمجتمع استيطاني، عززت الحقوق الامتيازية للمستوطنين اليهود الأوروبيين (المواطنة الجمهورية)، وانتقصت حقوق اليهود الذين لم يدخلوا مشروع الاستيطان، وخاصة اليهود الأرثوذكس (المواطنة العرقية القومية) وبعد ١٩٤٨ منحت الحد الأدنى من الحقوق الفردية للفلسطينيين المحليين (المواطنة الليبرالية). حدثت النقلة في هذا النظام الثلاثي المواطنة، طبقا لبيليد وشافير خلال تحرير الاقتصاد الإسرائيلي بين ١٩٧٧-١٩٨٥. وهما يفترضان أن التحرير يناقض كلا من المشروع الكولونيالي والمواطنة الجمهورية، لأن الاتجاهين أخذا في الانحسار، تاركين مجال الصراع السياسي ممركزا بين القوى السياسية والأيديولوجية الليبرالية والعرقية القومية. وبكلمات أخرى، يقبل شافير وبيليد وجهة نظر يفتاحيل المتعلقة بالماضي التوسعي لإسرائيل، مع أنهما يقبلان فرضية سموحة حول أن لدى إسرائيل حدودا دولية، وأن المناطق المحتلة هي مناطق "خارجية".

يتجسد صراع "الديمقراطية واللاديمقراطية" في فرضيات متناقضة تتعلق بوجود حدود واضحة للدولة أو غيابها. عيب هذا التفسير داخل السياسة الإسرائيلية هو أنه يتجاهل الاهتمام بعاملين حاسمين: أ) استخدام العنف والسيطرة العسكرية في تشكيل السياسات؛ ب) الدور الحاسم للأحزاب السياسية في جعل

كديما.. هل يواصل إلى الامام؟

الدولة شرعية، وفي التوسط بين الجماعات الاجتماعية والهويات والأجندات. الديمقراطية ليست مجرد نسق من الحكام والمبادئ والقيم؛ إنها في الأساس عملية تمثيل تسهل احتواء الصراعات الاجتماعية من خلال التوسط والتسوية بدلا من الفرض من طرف واحد. وعندما يكون هناك توازن قوى تميل أطراف الصراع إلى تفضيل التوسط والتسوية، وهو ما يقود إلى خلق الظروف لمأسسة قواعد اللعبة التي تسهل دينامية ظهور الوسطاء والسماسرة. وتتحول الأحزاب السياسية إلى وكلاء توسط بين الدولة والمجتمع المدني، وبين مختلف الجماعات في المجتمع المدني. والأحزاب السياسية ليست توأما مشابها للجماعات الاجتماعية؛ إنها فقط تعيد تمثيلهم بالضبط لأن الجماعات الاجتماعية لا تستطيع أن تكون حاضرة في مؤسسات الدولة الخاصة بصناعة القرار. لهذا السبب، وحتى يكون الوسطاء ممثلين للمصالح والشرعية، يكون على الأحزاب السياسية أن تجدد دعم الجمهور لها من خلال الانتخابات، ولكنها يمكن أن تنمو أو تنحسر، تبعا لتغيرات الرأي العام وقدرتها على تمثيله. والتمثيل الديناميكي للأفكار والأجندات في المجتمع المدني يتأسس على قواعد اللعبة، مثل حرية التعبير والتنظيم، والانتخابات العامة الحرة والدورية بين الأحزاب المتنافسة، وتشكيل حكومة أكثرية مع وجود أحزاب معارضة تمثل السياسات البديلة. وقد صممت قواعد اللعبة الديمقراطية من أجل تقوية المواطنين والمجتمع المدني أمام مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية، وفي غياب ذلك فإن الأحزاب الحاكمة تستطيع بسهولة أن تستخدم المؤسسات البيروقراطية للدولة لتضع ذاتها في مركز السلطة دون تمثيل للإرادة الشعبية.

ومن نافل القول أن من المهم التأكيد هنا على أن وجود قواعد اللعبة، يسهل تمثيل القوى الاجتماعية ويحركه. ولكن ذلك لا يقدم شروطا كافية لتمكين المواطنين واحتواء الصراعات من خلال توسط الأحزاب السياسية. ومن أجل احتواء الصراعات الاجتماعية، يجب توفر شرطين أساسيين:

١. توازن قوة بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية، وبين جماعات المجتمع المدني من ناحية أخرى. وفي غياب هذا التوازن فإن التوسط الديمقراطي من قبل الأحزاب "لا يعمل" – والدول القوية تستطيع أن تحكم بالقوة ضد مجتمع مدني ضعيف، أو جماعات اجتماعية سائدة، وتستطيع الأحزاب السياسية أن تستخدم مؤسسات الدولة لفرض قوتها على الجماعات الاجتماعية الضعيفة. لهذا السبب فإن توازن القوة بين الدولة والنخب الاقتصادية، من خلال الطبقات الوسطى والعمالية في الرأسمالية المتطورة شرط تاريخي مسبق لمأسسة نظام ديمقراطي مستقر.[١٠]

٢. الحدود الجغرافية والرمزية ضرورية كحاويات للهوية المشتركة التي تسهل أمام الأعضاء في الدولة تصور أنفسهم كمتساوين. والحدود الجغرافية للدولة تعرّف من هو المواطن، والحدود الرمزية لأمة تعرف من هو العضو في المجتمع السياسي. وفي الحالتين يتصور أعضاء الدولة والجماعات القومية أنفسهم كأعضاء متساوين، رغم غياب المساواة في القوة، بينما تقوم القواعد الديمقراطية للعبة بتسهيل الصراعات، وتعمل على تجسيد الوحدة المتخيلة.[١١] وإذا كان هناك نزاع حول الحدود الجغرافية أو الرمزية، فإن الرأي في استخدام القوة يبرز لفرض إرادة الطرف القوي على الضعيف من جانب واحد. الحدود شرط بنائي مسبق للديمقراطية لأن الشعب لا يستطيع أن يقرر "من هو الشعب".[١٢] والقوة العسكرية تستخدم لفرض حدود جغرافية،[١٣] والقوة الرمزية[١٤] لفرض سيادة ثقافية. لهذا السبب فإن "نموذج" النظام الديمقراطي هو "دولة قومية"، بالرغم من أن الارتباط الكامل بين الجغرافيا والهوية الثقافية صدفة تاريخية نادرة. القواعد الديمقراطية للعبة تفترض وجود شعب محلّي، وهي ليست مصممة جيدا لتوسط صراعات القوة التي تقوم على قاعدة عرقية.[١٥]

وبالرغم من الميل إلى جعل الديمقراطية تتماهى مع قواعد اللعبة، إلا أنها لا تستطيع أن تضمن تمثيل مصالح المجتمع المدني وأفكاره وأجنداته من قبل الوسطاء السياسيين. ترسم القواعد طبقا لعوامل تاريخية متعددة[١٦] بالرغم من غياب توازن القوة. وفوق ذلك، فإن علاقات القوة تتغير مع الزمن، وقد تصبح جماعة اجتماعية أو مؤسسة رسمية أكثر قوة أو ضعفا، وفي هذه الحالة فإن توازن القوة يتغير.[١٧] إن وجود قواعد اللعبة الديمقراطية يمكن أن يخفي حقيقة أن "الديمقراطية لا تقوم بوظيفتها"،[١٨] بمعنى أن الأحزاب السياسية لا تمثل المواطنين أو أنها لا سيطرة لها على مؤسسات الدولة القوية. وكما طرحت من قبل،[١٩] فإن الديمقراطية يتم تخيلها مرتين، أولا، طبقا لتخيل المواطنين ك "شعب"، وثانيا، طبقا لتخيل الأحزاب السياسية كممثلة لمصالح الجماعات الاجتماعية وأفكارها. وعلى أية حال، ومن أجل "أن تعمل" كوسائط في الصراعات الاجتماعية، يجب أن تكون الأحزاب السياسية قادرة على تجسيد الدعاوى الاجتماعية والمطالب الخاصة بالمواطنين. وإذا لم تفعل، فإن الديمقراطية تكون متخيلة، مزيفة، تنقصها إمكانية التغيير من خلال حشد المجتمع المدني وتفعيله. وإسرائيل حالة نموذجية للديمقراطية التي لا تعدو كونها متخيّلة.[٢٠]

يعود فشل نقاش "الديمقراطية – اللاديمقراطية" إلى الفرضيات النظرية حول كون القواعد الديمقراطية للعبة تكفي كشروط مسبقة لعملية ديمقراطية. وفي هذه الحالة، فإن الجدل الحالي يكون حول: أين تقع حدود إسرائيل؟ إذا كانت الحدود لا تضم فلسطينيين محتلين، "فهي ديمقراطية"، وإذا كانت تضم "فهي ليست كذلك". والمشكلة الحاسمة هي تجاهل الدور المركزي للعسكر في تشكيل سياسة إسرائيل، وذلك يعود إلى غياب الحدود الجغرافية، وتجاهل ضعف المواطنة، التي يجب أن يحسب حسابها في الدور الحاسم للعرقية اليهودية في سيطرة المؤسسات السياسية. إن دولة إسرائيل ذات نوعية خاصة، وهي تستخدم القوة العسكرية للسيطرة على الأراضي المحتلة، وتستخدم القوة الرمزية لفرض السيطرة اليهودية حتى ضمن "الحدود الديمقراطية" السيادية للدولة. وسؤال هذه الورقة هو: ما الذي تفعله الأحزاب السياسية؟ وما هو معنى الانتخابات والتغيرات في الائتلافات الإسرائيلية الحاكمة؟ ومن أجل مناقشة هذا السؤال، سوف أبدأ بدراسة مختصرة لتشكيل الأحزاب السياسية والائتلافات بعد ١٩٦٧.

٢ . سياق السياسة الإسرائيلية بعد ١٩٦٧

سنوات الدولة السيادية بين ١٩٤٨–١٩٦٧ هي أساس تصور إسرائيل كديمقراطية. خلال تلك الفترة، كانت حدود دولة إسرائيل، حتى الموجود منها، غير معترف بها من قبل جيرانها، وبشكل رئيسي من قبل اللاجئين الفلسطينيين. على أية حال، فقد كان المواطنون الإسرائيليون يعترفون بحدود دولتهم، كما كان يعترف بها جزء من المجتمع الدولي. ومنذ عام ١٩٦٧ انعكست هذه الحالة كليا: ففي البدء، اعترفت الأمم المتحدة بحدود إسرائيل ما قبل الحرب، وبحقّها في الوجود داخل حدود آمنة، من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وفي عام ١٩٨٨ اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بواقع حدود إسرائيل ١٩٦٧، وفي اذار ٢٠٠٢ سارت جامعة الدول العربية على الطريق. لكن السياسة الإسرائيلية تحرّكت في الاتجاه المعاكس: فمنذ ١٩٦٧ شوشت مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة الحدود السيادية للدولة، ومنذ التسعينيات لم يعد أي حزب سياسي يهودي يعترف بالحدود الدولية للدولة الإسرائيلية.[٢١] ويقع التناقض داخل منطقة إسرائيل – فلسطين. وقد اعترفت الأحزاب الفلسطينية السياسية فقط بالحدود الدولية لإسرائيل: حركة فتح والأحزاب المدعومة من المواطنين الفلسطينيين. حماس والجهاد الإسلامي فقط لا تعترفان بدولة إسرائيل، كما أن كل الأحزاب المدعومة من اليهود في إسرائيل لا تعترف بالحدود، إذا قبلنا تعريف الدولة بأنه سيادة فوق أراض محددة.

بنيت السياسة الإسرائيلية منذ ١٩٦٧ للهروب من التناقض الذي خلقه التماس الجغرافي بين دولة إسرائيل الديمقراطية وأراضي الضفة الغربية التي تقع تحت الاحتلال العسكري. وقد تشكل النظام الحزبي السياسي من خلال الحاجة إلى جعل توسع إسرائيل في الأراضي يقع تحت الاحتلال – القائم على القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية – بالإضافة إلى النية في إصلاح صورة إسرائيل الديمقراطية وممارساتها– بالرغم من كون جزء من مواطنيها يعيشون خارج حدود الدولة الديمقراطية، ويعتمدون على الحكم العسكري.

ومنذ ١٩٦٧ أعيد تنظيم السياسات الإسرائيلية بتشكيل كتلتين من الأحزاب التي تنسب إليها شرعيات متفاوتة تجاه توسع إسرائيل نحو الضفة الغربية وغزة (ومرتفعات الجولان

الانقسام السياسي بين "يسار" و "يمين" حرك توترات اجتماعية على خلفية الطبقة أو العرق أو عداء التدين/العلمانية؛ وعلى أية حال، فهو لم يفتح آفاقا سياسية لتقديم آراء مختلفة في هذه الشؤون، أو الادعاءات، من قبل الدولة. انقسام يسار/يمين أغلق الآفاق السياسية، بداية، أمام كل الفلسطينيين، وفوق ذلك أمام الصراعات الداخلية الإسرائيلية أيضا. وتعبئة انشطار يسار/يمين وصلت قمتها في انتخابات ١٩٨١، عندما حصل الحزبان الكبيران على ٩٥ مقعدا في الكنيست.

الجيش في الاراضي الفلسطينية يرسم السياسة

وصحراء سيناء أيضا)، واستثناء السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال من قواعد اللعبة الديمقراطية. كانت كتلة "اليسار" نوعا من "الائتلاف" بين أربعة أحزاب "عمالية" توحدت لأجل انتخابات ١٩٦٩. في الوسط كان الحزب الحاكم منذ ١٩٤٨، الماباي، وشريكته في الحكم المنظمة شبه الرسمية التي تأسست خلال فترة الاستعمار البريطاني للسيطرة على الأسواق، وخدمات الدولة والهجرة اليهودية – وهي الهستدروت .[٢٢] وقد بررت الأحزاب العمالية الاحتلال بأنه "مؤقت"، وموضوع "أمن". وأقيمت المستوطنات في البداية كمواقع عسكرية ثم تم تحويلها إلى "مدنية" في الغالب من قبل مجموعات ريفية من حركة الاستيطان العمالية.[٢٣] وكانت هناك علاقات وثيقة بين النخبة العسكرية ونخبة حزب العمال، كما كانت نسبة واضحة من قادة "اليسار" من الضباط البارزين والمحاربين، معظمهم جنرالات ورؤساء هيئة أركان.[٢٤] "ائتلاف العمل" حرك دعما للنخبة الاجتماعية، والطبقات العلمانية الوسطى والعليا، خصوصا من ذوي الأصول الأوروبية ومن ذوي التعليم العالي. وطبقا لمبدأ "الأمن" المشروع، لم يمنح الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أية حقوق مواطَنة، والسبب هو أنه "في المستقبل" ستكون هناك تسويات حول "الأراضي" وسيكون على إسرائيل أن تنسحب من أجزاء من الأراضي المحتلة. وغياب المفاوضات السلمية كان يعزى إلى عدم اعتراف الجيران العرب بحق إسرائيل في الوجود. وبمعنى آخر، كان رفض العرب لإسرائيل، والصراع العسكري ضدها، أساسا "أمنيا" لاعتبار الاحتلال شرعيا.

المعارضة "اليمينية" التي وصلت إلى السلطة في انتخابات ١٩٧٧، شرّعت الاحتلال والتمييز ضد الفلسطينيين بمعايير دينية، تستند إلى وعد الله بالأرض لإبراهيم ونسله. وكانت القوة السائدة تكتلا من الأحزاب العلمانية حملت اسم الليكود الذي أقام ائتلافا مع الأحزاب الدينية، التي صنفت منذ ١٩٧٧ باعتبارها "اليمين". وقد حدث شرخ اجتماعي حاد بين "اليسار" و "اليمين"، دون وجود حيزل "وسط" سياسي. وقدمت الملامح الاجتماعية لمؤيدي "جناح اليمين" إلى "اليسار" على أنهم: متدينون أو تقليديون ينتمون إلى الطبقات الدنيا والأقل تعليما، معظمهم من أصول "شرقية" (مزراحي).[٢٥]

وطبقا لأيديولوجية "جناح اليمين"، تعود أرض إسرائيل إلى اليهود، وهذا واجب أخلاقي يهودي لتحقيقه. ونسبة الامتيازات إلى اليهود مسألة إشكالية من وجهة نظر ديمقراطية. على أية حال، وحتى وصول "اليمين" إلى الحكم، كانت معارضته السياسية تقوم على أساس أن جميع المناطق يجب أن تضم إلى إسرائيل، ما يستلزم احتمالية منح الحقوق المدنية للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، وذلك يعني تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. وعندما وصل الليكود إلى السلطة ١٩٧٧، ألغي وعد ضمّ الضفة

إلى دولة إسرائيل من خلال معاهدة السلام مع مصر، التي وعدت الفلسطينيين بحكم ذاتي مؤقت حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي للمناطق. ومنذ ١٩٧٨ "تحولت" العملية السلمية مبدأ شرعيا جديدا لتوسيع حدود إسرائيل ولغياب السيادة والحقوق المدنية عن الفلسطينيين. وشرعنة العملية السلمية لهذا المبدأ تحول إلى إجماع بين الليكود والعمل، وشكل الحزبان معا حكومة وحدة وطنية بين ١٩٨٤ – ١٩٩٠.

الانقسام السياسي بين "يسار" و "يمين" حرك توترات اجتماعية على خلفية الطبقة أو العرق أو عداء التدين/العلمانية؛ وعلى أية حال، فهو لم يفتح آفاقا سياسية لتقديم آراء مختلفة في هذه الشؤون، أو الادعاءات، من قبل الدولة. انقسام يسار/يمين أغلق الآفاق السياسية، بداية، أمام كل الفلسطينيين، وفوق ذلك أمام الصراعات الداخلية الإسرائيلية أيضا. وتعبئة انشطار يسار/يمين وصلت قمتها في انتخابات ١٩٨١، عندما حصل الحزبان الكبيران على ٩٥ مقعدا في الكنيست.[٢٦] وبالرغم من الخطابات المختلفة لليسار واليمين، فإن انفصال السياسة عن المجتمع المدني كان واضحا من خلال تشابه سياسات الحزبين عندما يكونان في مركز القوة: تعتيم الحدود الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات.

بيروقراطية الدولة، وخصوصا بيروقراطية الجيش، هي التي صمّمت السياسات تجاه الفلسطينيين والمناطق، أكثر مما فعلت الأحزاب الحاكمة. عندما نقل العسكر أخيرا الحرب وراء الحدود المعترف بها من قبل الإجماع الإسرائيلي، وقاموا بغزو لبنان، حدثت ثورة في المجتمع المدني. وجاء رد فعل المواطنين من خلال تزايد المظاهرات ورفض المشاركة في الحرب.[٢٧] نقيضا لذلك، فإن هذا التحرك الطارئ والمؤقت لتعزيز المواطنين الإسرائيليين يمكنه أن يساعدنا في تفسير الضعف المستمر للمجتمع المدني في مواجهة الدولة والعسكر، والأحزاب في الحكومة. وبسبب الحدود الغامضة بين إسرائيل والمناطق المحتلة، منذ ١٩٦٧، أصبح الجيش أهم مؤسسة مسيطرة على حركة السكان والعمال وعلى التجارة وعلى حماية اليهود من المنافسة الفلسطينية.[٢٨] في هذه الظروف أصبح اليهود يتلقون حماية الجيش، ويعتمدون عليه ويحركون من قبله، أكثر بكثير من الأحزاب السياسية. وقد فقدت المواطنة قيمتها، فأصبح أكثر أهمية أن تكون جنديا ويهوديا.[٢٩] خطاب "اليسار" عبأ الدعم على قاعدة خطاب الأمن، أما "اليمين" فعلى خطاب يؤكد مركزية أن تكون "يهوديا". وبالرغم من القواعد

انتفاضة ٨٧: بصمات فلسطينية على ثوابت اسرائيلية

الديمقراطية للعبة، فإن الأحزاب لم تكن وسائط أو تجسيدا للمجتمع المدني في مواجهة مؤسسات الدولة، بدلا من تجسيدها قوة الدولة اليهودية والجيش في مواجهة الضعف والاعتماد عند اليهود المواطنين والفلسطينيين غير المواطنين. لقد حشد الطرفان الدعم خلال الانتخابات استنادا إلى الطبقة، والعرق، والاستقطاب والعداء. وعلى أية حال، فإن أيا من الطرفين لم يفتح آفاقا سياسية لتجسيد هذا الموضوع، وللتفاوض أو التسوية.

٣. آليات العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية: فتح وإغلاق الأفق السياسي الفلسطيني

كل تحليل للسياسة الإسرائيلية يجب أن يأخذ في الحسبان أن الشعب الفلسطيني ليس ممثِّلا سلبيا يعتمد ويتشكل فقط من خلال إسرائيل. إن الصراعات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية الداخلية تؤثر بشكل ثابت في السياسة الإسرائيلية، ربما لأنها ليست "خارجية" تماما بالنسبة للسياسة للسلطة الإسرائيلية - وهي جزء من الاقتصاد الإسرائيلي والمجالات العسكرية. وخلال السنوات العشرين الأولى من الاحتلال، كانت نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال خاضعة أساسا بسبب الاعتماد الاقتصادي. وفوق ذلك، وعند النظر إلى الفجوة الاقتصادية بين إسرائيل والأردن ومصر، فقد استفاد التجار والعمال والمزارعون الريفيون من مستويات النمو العالية، ما عمق الاعتماد. وفي غياب ثورة شعبية ضد الاحتلال، فإن المجموعات السياسية الفلسطينية - التي أسست قواعدها في مخيمات اللاجئين خارج إسرائيل، وتم تنظيمها وقيادتها من قبل منظمة التحرير

ياسر عرفات مع رابين: صناعة السلام

الفلسطينية. ركّزت نشاطها في اختراق حدود إسرائيل ومهاجمة الجنود والمواطنين الإسرائيليين، غالبا من لبنان. الاستراتيجية الإرهابية الفلسطينية قوت وضع الجيش الإسرائيلي في رسم السياسة الإسرائيلية، وفي شرعنة الاحتلال كقضية "أمنية".[٣٠]

تغير الاستقرار النسبي للسيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة بواسطة الانتفاضة عام ١٩٨٧. الثورة الشعبية الفلسطينية كانت محصلة سلسلة من الجهود التي بذلت لتنظيم المجتمع المدني في المناطق المحتلة لتمكينه من مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية.[٣١] الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ (التي أطلق عليها اسم الانتفاضة الأولى بعد ذلك) نجحت في خلق تغييرين أساسيين في السياسة الإسرائيلية: ١. أوضحت حدود دولة إسرائيل بطريقة مختلفة. أراضي دولة إسرائيل هي التي لا توجد فيها انتفاضة؛ ٢. أضرت بالقوة السياسية للجيش لأنها لم تكن قادرة على السيطرة على الفلسطينيين وعلى حماية الإسرائيليين. وفوق ذلك، ومن خلال اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية غير المباشر بإسرائيل، لدى إعلانها دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٨٨، تم التأكيد على أن هذه مرحلة جديدة، وعلى أن نظرية الأمن لا تستطيع تبرير الاحتلال. ومن أجل احتواء الادعاءات الفلسطينية كان من الضروري أن يصاحب تخطيط الحدود أفق سياسيّ للتسوية.

"العملية السلمية"، كتوسيع لا يتوقف للحدود الإسرائيلية، تمت إعاقاتها، ليبدأ عصر جديد من "صناعة السلام"، بمبادرة من حزب العمل الذي انشق عن حكومة الوحدة الوطنية، طارحا أجندة جديدة وسياسات تعارض السياسات المحافظة لليكود (١٩٩٠).[٣٢] هذا العهد الجديد من انفتاح الآفاق السياسية أثمر نجاحا كبيرا لصالح "اليسار" في انتخابات ١٩٩٢,[٣٣] والحاجة لفتح آفاق سياسية أمام الفلسطينيين في المناطق، لتحقيق توازن جديد للقوة، أجبر الأحزاب السياسية الإسرائيلية على توسيع الأفاق السياسية للمواطنين الإسرائيليين، الذين سبقت تقويتهم بطريقة غير مباشرة من خلال إضعاف الجيش، ومن خلال التغير التاريخي الذي أحدثته انتخابات ١٩٩٢. وبعد الانتفاضة، أصبحت السياسة الإسرائيلية أفقا متميزا يحتاج إلى تغيير سياسات الدولة عن طريق التمثيل والتوسط والتسويات، وليس فقط عن طريق التوسط السياسي. ومن أجل تحريك الدعم تجاه انتخابات ١٩٩٢ اقترح حزب العمل، إلى جانب التفاوض مع الفلسطينيين، سياسة اقتصادية جديدة تشجع على الاستثمار "داخل" إسرائيل، أي في الخدمات العامة والبنى التحتية، بدلا من السياسات التوسعية التي اقترحت منذ عام ١٩٦٧.

في الفترة ما بين توقيع اتفاقية إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي وتنفيذها، اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، على يد مستوطن متطرف، ما كانت نتيجته الإغلاق العنيف للآفاق السياسية التي فتحت أمام الفلسطينيين. لكن الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل والسيطرة العسكرية لم يختفيا؛ إضافة إلى ذلك، كانت السلطات الفلسطينية قد تعهدت من خلال اتفاقيات أوسلو على وقف العنف الفلسطيني ضد الإسرائيليين. على أية حال، فإن إسرائيل لم تلزم نفسها بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، من أجل إقامة دولة فلسطينية، ولا بوقف بناء البيوت في المستوطنات. وقد عكست الاتفاقيات توازن القوة بين إسرائيل والفلسطينيين عام ١٩٩٣، واغتيال رابين صبّ الزيت على النار فقط، ما دام الليكود عاد إلى الحكم بعد عام، ولم تكن لديه أية نية أو مصلحة في الاستمرار في فتح الآفاق السياسية أمام الفلسطينيين، أو بالتفاوض معهم. وبذلك عادت اتفاقيات أوسلو لتكون "عملية سلام"، تبرّر شرعية استمرار إسرائيل في التحكم بالفلسطينيين وفي توسيع المستوطنات، وفي زيادة ضبابية الحدود وفي الضغط العسكري. مع ذلك، ظلت الأجندات "الداخلية" في إسرائيل تتطور. وقد تعززت بوضوح أحزاب جديدة وقديمة، بأجندات اقتصادية أو عرقية. عام ١٩٩٩ سقط تحالف جناح نتنياهو اليميني بسبب توسع النقد لسياساته الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وسياسته الغامضة تجاه الفلسطينيين، وعلى أية حال، فإن كلا الحزبين "الحاكمين" فقدا قوتهما أمام الأحزاب التي تملك أجندات جديدة. وقد حصل الحزبان معا على ٤٥ عضوا في الكنيست (مقارنة ب ٧٦ عضوا عام ١٩٩٢، و ٩٥ عضوا عام ١٩٨١) بينما

وفي الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ حصل الليكود بقيادة شارون على ٤٠ مقعدا – هي حجم هذا الحزب في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قبل انكماش التسعينيات – وحصل حزب العمل على ١٩ مقعدا فقط، وهو أدنى تمثيل وصل إليه في حياته. وكان من المهم جدا على أية حال فهم هذا التصويت. لقد أيدت غالبية الإسرائيليين اريئيل شارون كزعيم وعد بمحاربة الإرهاب دون تنازل، وهو لا يعني على أية حال أن الناخبين يدعمون رؤية الليكود حول "إسرائيل الكبرى"، فالتصويت لم يرفض الرؤية السياسية لحزب العمل، الداعية إلى إنهاء الاحتلال، لكنهم ببساطة لم يثقوا بخططه السلمية

مثلت البقية مزيجا من أجندات عرقية، وسوسيو– اقتصادية، ودينية / علمانية.

ومع نتائج انتخابات ١٩٩٩ البرلمانية لم يكن رئيس الوزراء المنتخب إيهود باراك، زعيم حزب العمل، يملك أفقا سياسيا للتفاوض مع الفلسطينيين، ولذلك حاول أن يفرض عليهم شروطا لا يستطيعون قبولها، بدعم من رئيس الولايات المتحدة الأميركية.[٣٤] وفي غياب أفق للتفاوض، بدأ الفلسطينيون موجة جديدة من المظاهرات التي قمعت بعنف من قبل الجيش الإسرائيلي، فبدأت دائرة دموية من العنف والقتل المتبادل. وسمي ذلك باسم انتفاضة الأقصى، أو الانتفاضة الثانية. وكانت نتائج الانتفاضة الثانية عكس الأولى تماما: أصبحت الحدود بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة أكثر غموضا، وتمّت تقوية الجيش الإسرائيلي على حساب الأحزاب السياسية والمواطنين، وأغلقت آفاق التفاوض الإسرائيلية الفلسطينية. كما دخل الطرفان دائرة شريرة من العنف دون وجود إمكانية سياسية تحد من العنف لدى الوحدات العسكرية. وكان الجيش الإسرائيلي مقتنعا بأنه يمكن ويجب "كسب الحرب"، وهو ما احتاج إلى منع السياسيين من البحث عن تسويات سياسية.[٣٥] وكانت الميليشيات الفلسطينية مقتنعة بأن الإسرائيليين لن يتجهوا نحو التسوية إلا إذا أدركوا أنهم لن يستطيعوا الاستمرار في السيطرة على المناطق. وقد أعلن الفلسطينيون ثلاث مرات وقفا للنار من طرف واحد لتسهيل المفاوضات السياسية،[٣٦] لكن الجيش الإسرائيلي لم يكن يريد وقفا لإطلاق النار، بل استسلاما فلسطينيا، وهو ما لم يحدث قط. وهذه صورة لتصاعد العنف: القوى العسكرية في الطرفين كانت مقتنعة بأنها تستطيع أن تحقق مكاسب سياسية من خلال المواجهة، وبأنها إذا خضعت فلن

ايهود باراك

تحصل على الحد الأدنى من النتائج السياسية التي تتطلع إليها. والعنف تعبير عن ضيق الأفق السياسي، وهو يتسبب في مزيد من هذا الضيق أيضا. في هذه الحالة تكون القوى المسلحة في موضع القوة في مواجهة الأحزاب السياسية، التي لا تستطيع التوسط، والمواطنين، الذين يصبحون معتمدين على قواتهم المسلحة، وتتم تعبئتهم بواسطتها.[٣٧]

بعد أن اندلعت الانتفاضة الثانية، شكلت علاقات القوة بين الجيش والأحزاب السياسية والمواطنين الميدان السياسي الإسرائيلي الجديد: صوتت غالبية الإسرائيليين عام ٢٠٠١

شارون يعد للانسحاب من غزة

لاريئيل شارون كرئيس لوزرائهم، بسبب وعده بأن يستمر في محاربة الإرهاب وهزيمته، فأنشأ تحالفا حكوميا وطنيا شمل حزب العمل. وفي الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ حصل الليكود بقيادة شارون على ٤٠ مقعدا– هي حجم هذا الحزب في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قبل انكماش التسعينيات – وحصل حزب العمل على ١٩ مقعدا فقط، وهو أدنى تمثيل وصل إليه في حياته. وكان من المهم جدا على أية حال فهم هذا التصويت. لقد أيدت غالبية الإسرائيليين اريئيل شارون كزعيم وعد بمحاربة الإرهاب دون تنازل، وهو لا يعني على أية حال أن الناخبين يدعمون رؤية الليكود حول "إسرائيل الكبرى"، فالتصويت لم يرفض الرؤية السياسية لحزب العمل، الداعية إلى إنهاء الاحتلال، لكنهم ببساطة لم يثقوا بخططه السلمية. وباختصار، أضعفت الأحزاب السياسية، وأغلقت الأجندات الاقتصادية والاجتماعية، وتم التعبير عن الدعم الشعبي لصالح استمرار المواجهة العسكرية من خلال التصويت لصالح المرشح الذي بدا أكثر زعيم عسكري يمكن الثقة بقدرته على "محاربة الإرهاب". والخلافات الداخلية بين الإسرائيليين بسبب الأجندة الاقتصادية والاجتماعية قبل عام ٢٠٠ لم تختف، لكنها انزوت بسبب دائرة العنف والمواجهة مع الفلسطينيين. وعبرت زعامة شارون عن إرادة "الوحدة في مواجهة العدو". عام ٢٠٠٣، على أية حال، وبعد ثلاث سنوات من إراقة الدماء، لم تكن لدى رئيس الوزراء الذي أعيد انتخابه أية فكرة عن طريقة إنهاء العنف، ولا أية خطة استراتيجية عن العلاقات المستقبلية مع الفلسطينيين بعد وقف إطلاق النار. ويبدو أن ثلاثة عوامل حاسمة هي التي قادت شارون إلى اتخاذ قرار المبادرة إلى "خطة فك الارتباط" في نهاية[٣٨] ٢٠٠٣ :

١. وعدت الإدارة الأميركية، قبل غزو العراق، بأن تقيم دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥، إذا قام الفلسطينيون بالإصلاح وأوقفوا العنف. وهذا ما سمي "خارطة الطريق" التي تم التصديق عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا. وبعد الانتهاء من احتلال العراق في أيار ٢٠٠٣، كان متوقعا أن تنفذ خارطة الطريق.

٢. رشح الفلسطينيون رئيس وزراء إصلاحي تدعمه الولايات المتحدة (محمود عباس – أبو مازن)، وأعلنوا وقفا لإطلاق النار من جانب واحد صيف ٢٠٠٣.

٣. وسيرا على طريق التحركات الفلسطينية والضغط الدولي، بدأ الرأي العام الإسرائيلي يطالب بالتقدم نحو المفاوضات السلمية. وفي تشرين الثاني ٢٠٠٣ قامت مجموعة من المعارضين الإسرائيليين وممثلي فتح بنشر خطة سلام شاملة (سميت مبادرة جنيف) أوضحت جيدا أن حركة فتح الحاكمة مستعدة لتنازل تاريخي، مناقضة الخطاب الإسرائيلي السائد بعد الانتفاضة الثانية حول عدم وجود شريك سلام.

في هذا السياق من الضغط الدولي والمحلي نشر اريئيل شارون "خطة فك الارتباط" مع بداية ٢٠٠٤، التي تضمنت تفكيك جميع المستوطنات اليهودية في قطاع غزة، وإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية عند حدود القطاع الخارجية. وقد وضعت الخطة كتحرك من طرف واحد، دون مفاوضات سياسية أو تنسيق مع الفلسطينيين. وقد بدت الخطوة وكأنها تحرك عسكري يهدف إلى تحسين القدرة العسكرية على محاربة المقاومة الفلسطينية. وقد اعترف دوف فايغلاس، المستشار السياسي الرئيسي لدى شارون، بأن هدف الخطة هو منع تنفيذ "خارطة الطريق".[٣٩] والظروف التي سهلت خروج إسرائيل من غزة، من طرف واحد، ولا تجعل ذلك سهلا في الضفة الغربية، تتلخص في وجود حدود مرسومة واقعيا بواسطة السياج. الحدود الغامضة في الضفة الغربية، والحجم الكبير للمستوطنين، يجعل أية خطة شبيهة أكثر صعوبة عند التنفيذ.

كانت خطة شارون إجابة ناجعة للعناصر الثلاثة التي كيفت هذه الحكومة: حصلت على شعبية لدى الرأي العام الإسرائيلي، وقبلت من الإدارة الأميركية كخطوة نحو السلام، وفسرها الفلسطينيون كنجاح لنضالهم (فتح كنجاح للإصلاحات الحكومية، وحماس كنجاح لمقاومتها المسلحة). على أية حال، كانت الصعوبات السياسية تكمن في أن حزب شارون، الليكود، وأحزاب الائتلاف

كان للانسحاب من غزة أثران أساسيان: أوضح الفجوة بين الرأي العام والأحزاب السياسية، التي لا تمثله، وأعاد فتح مساحة جديدة للأجندات "الداخلية" ذات الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية، لأن الإسرائيليين استطاعوا تخيل إسرائيل كدولة ذات حدود. وكما حدث في الانتفاضة الأولى، ومع اتفاقات أوسلو، فتح تخيل الحدود آفاقا لصالح "الأجندات الداخلية". ولم يكن واضحا على أية حال كيف كان شارون ومؤيدوه في الليكود سيتوجهون نحو الانتخابات: لقد نافس بنيامين نتنياهو شارون، وكان في وضع القادر على هزيمته في الانتخابات الداخلية للحزب.

الحكومي، لم تدعم الخطة. ومن أجل تنفيذ خطة الإخلاء، ومع هذه العقبات السياسية، قرر شارون أن يقيم ائتلافا جديدا، وأن يتجاهل معارضة حزبه، وأن يحيّد أصوات المعارضين ضد الحكومة بدعم من أحزاب المعارضة اليسارية.[٤٠]

وقد كشف تنفيذ خطة الإخلاء عقبة شديدة بالنسبة لديناميات المستقبل السياسية: طيف الأحزاب السياسية القائمة لم يكن يمثل الرأي العام للمجتمع الإسرائيلي ولا اهتماماته. وبينما دعمت غالبية الرأي العام الانسحاب من غزة، كانت غالبية الأحزاب في الكنيست تقف ضده.[٤١] ولم تتمكن أحزاب اليسار المعارضة، ولا حزب العمل في الائتلاف، من طرح خطتها السياسية الاستراتيجية، التي تعني انسحابا متفقا عليه يقوم على قاعدة التفاوض مع الفلسطينيين. وقد قررت المعارضة تأييد شارون، لأن البديل عن خطة فك الارتباط كان أسوأ.

وكانت هناك مجموعتان قويتان غير منتخبتين تعارضان الانسحاب: المستوطنون المتطرفون، ونسبة متنفذة من النخبة العسكرية، أبرز أعضائها رئيس هيئة الأركان ورئيس جهاز الأمن. وقد فقد موقف الجيش والمستوطنين المتطرفين شعبيته لأول مرة منذ ٢٠٠٠، ولم تستطع الأحزاب اليسارية أن تقف مع هذين الطرفين ضد خطة فك الارتباط. ومن أجل أن ينفذ سياساته، لم يجدد شارون خدمات رئيس الأركان ورئيس جهاز الأمن اللذين عارضا الخطة وقالا إنها ستشجع الإرهاب. وبالرغم من نجاعة تنفيذ عملية الإخلاء، إلا أنها لم تخلق أفقا سياسيا للتفاوض مع الفلسطينيين. ولم تستطع الأحزاب السياسية الإسرائيلية أن تخطو خطوة وتعترف بأن هناك شريكا للتفاوض. وكان من الواضح أن هدف شارون هو الاستمرار في التحركات أحادية الجانب، وكان يجد الدعم من غالبية الإسرائيليين، مفترضين أن ذلك سيقود في المستقبل إلى الانسحاب من معظم الضفة الغربية وإنهاء الاحتلال. كيف يمكن لذلك أن يحدث بطريقة أحادية؟ ما هي القوى السياسية التي ستقود هذا التحرك؟ أين سترسم الحدود وكيف؟ كان الجواب على كل هذه الأسئلة غامضا وعديم الوضوح.

٤ . الديناميات الانتخابية في ٢٠٠٦

كان للانسحاب من غزة أثران أساسيان: أوضح الفجوة بين الرأي العام والأحزاب السياسية، التي لا تمثله، وأعاد فتح مساحة جديدة للأجندات "الداخلية" ذات الاهتمام بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية، لأن الإسرائيليين استطاعوا تخيل إسرائيل كدولة ذات حدود. وكما حدث في الانتفاضة الأولى، ومع اتفاقات أوسلو، فتح تخيل الحدود آفاقا لصالح "الأجندات الداخلية". ولم يكن واضحا على أية حال كيف كان شارون ومؤيدوه في الليكود سيتوجهون نحو الانتخابات: لقد نافس بنيامين نتنياهو شارون، وكان في وضع القادر على هزيمته في الانتخابات الداخلية للحزب. كما كان الانشقاق وتأليف حزب جديد مخاطرة، ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي منحت هذا التحرك فرصا طيبة.[٤٢] والحدث الذي شكل الضربة الكبرى لدى شارون، وأجبره على الانشقاق عن الحزب، وتقديم موعد الانتخابات إلى آذار ٢٠٠٦، تمثل في نتائج الانتخابات الداخلية لزعامة حزب العمل.

لم يكن حزب العمل يشكل تحديا لليكود حتى انتخاب عمير بيريتس زعيما له ومرشحا لرئاسة الوزراء. كان الحزب عضوا في الائتلاف الحكومي، وكان زعيمه شمعون بيريس مخلصا لزعامة شارون، ويدعم مشاركة العمل في الحكومة تحت قيادة الليكود

وحقيقة أن ثلاثة أحـزاب معادية للعرب تعتبر مرشحة مقبولة في ائتلاف "يسار الوسط" تشير أيضا إلى معنى يسار الوسط: إن خطابه معاد للعرب، مهما كان أكثر ذكاء أو تطورا. إن حزب العمل و كاديما يدعمان انسحابا من الضفة الغربية بسبب ما يسميانه "الخطر الديمغرافي" للعرب. وهو ليس رفضا للمعنى غير الديمقراطي للاحتلال، أو قبولا للحقّ المشروع للفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

حتى يوم الانتخابات في تشرين الأول ٢٠٠٦. اتخذ بيريتس موقفا مغايرا تماما: لقد انتقد بقسوة السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لحكومة الليكود، وأصر على ضرورة أن يترك العمل الحكومة فورا بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، مجبرا الليكود على الإعلان عن انتخابات جديدة. ومباشرة بعد انتخاب بيريتس، غادر العمل الائتلاف الحكومي، وبات شارون مجبرا على قبول مطلب بيريتس للانتخابات الجديدة. وفي حين كان شارون يملك الشعبية بسبب قدرته على تنفيذ فك الارتباط، كان حزبه يفقد شعبيته بقوة بسبب معارضته لشارون، وبسبب السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لوزير المالية بنيامين نتنياهو، التي تسببت في ارتفاع مستويات الفقر ومستوى عدم المساواة الاقتصادية التي أصبحت الأعلى بين جميع الدول الصناعية. وبالرغم من غياب شعبيته، كان نتنياهو شديد القوة داخل حزبه، ولديه فرصة قوية لهزيمة شارون في الانتخابات الداخلية، بسبب موقفه المعارض لفك الارتباط، الذي تدعمه غالبية أعضاء الليكود.

ومع وجود فجوة بين حزب الليكود والرأي العام، كان الانشقاق عن الليكود فتحا ديمقراطيا لأفق سياسي يمثل أجندات المجتمع المدني وأفكاره ومصالحه التي لم تكن ممثلة في الكنيست. هذه هي بالضبط الدينامية التي تسهلها القواعد الديمقراطية للعبة، والتي كانت استمرارا لفتح الأجندة الجديدة من قبل عمير بيريتس. الضربة الكبرى في السياسة الإسرائيلية تعني تحطيم الانقسام بين هوية كل من "اليسار" و "اليمين" التي أغلقت الآفاق السياسية أمام الفلسطينيين (بجعل الاحتلال شرعيا) وحيدت المواطنين الإسرائيليين وعبأتهم على أسس رمزية وهويات سوسيو – ثقافية، دون التزام بأية سياسات للدولة. وقد كسرت الضربة الكبرى الانقسام بين "اليسار" و "اليمين" وخلقت "وسطا"،

الانتخابات الفلسطينية .. المفاجأة.

وتعبئة تقوم على العداء المتبادل على قاعدة الطبقة والعرق والدين. وفتحت الضربة الكبرى أفقا للمناقشة والتمثيل الخاصين بمواقف مختلفة ومصالح وأفكار تتعلق بالقضايا "الداخلية"، خاصة السياسات الاقتصادية والهويات السوسيو– ثقافية. التجمعات التي تملك حدودا ثقافية قوية حصلت على ٤٨ عضوا في الكنيست: ١٨ لليهود الأرثوذكس، ١١ للمهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، ١٠ من الفلسطينيين، ٩ للمتدينين القوميين، وكانت المفاجأة الكبرى تتمثل في القوة التي تجمعت لدى حزب جديد للمتقاعدين (٧ أعضاء) الذي طرح قضية واحدة: حماية المسنين.

على أية حال، فإن فتح الأجندات الداخلية لم يؤثر في فتح مواز لأفق خاص بالفلسطينيين، كما حدث في انتخابات ١٩٩٢. وقد خلق الأفق "الداخلي" من خلال وعود الحزبين القويين، كاديما

والعمل، باستمرار الانسحاب من الضفة الغربية. وكان خيار المفاوضات السلمية، على أية حال، موضوعا هامشيا، وخدمة شفوية لخارطة الطريق والتوقعات الدولية. وفي البداية، جعل حزب العمل المفاوضات السلمية واحدا من مواقفه المتميزة، لكنه بعد انتخاب حماس في كانون الثاني ٢٠٠٦ غيّر خطابه، مؤكدا على أنه سوف "يحارب الإرهاب" كما فعل شارون، ومعلنا أنه ليس هناك أي فرق بين العمل و كاديما في الأجندة "الخارجية"، وأن الخلاف الحقيقي يتمحور حول السياسات الاجتماعية–الاقتصادية. وقد ركزت معظم الأحزاب على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحزبان الوحيدان اللذان ركزا على معارضة الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية هما الليكود بزعامة نتنياهو، واتحاد من أحزاب دينية قومية تمثل المستوطنين المتطرفين يحمل اسم الاتحاد الوطني (ايحود ليؤومي). ويمكن القول إن إسرائيل الكبرى كموقف مشترك داخل "الجناح اليميني" قد اختفت. وأصبح أبرز ملامح "اليمين" هو الخطاب العدائي المفتوح ضد العرب، ليس فقط في المناطق المحتلة - لأن المواطنين العرب في إسرائيل باتوا يوصفون كأعداء خطرين، خاصة من قبل حزب المدعوم من المهاجرين الروس، الذين تحولوا إلى أقلية عرقية مسيّسة. وإذا جمعنا معا الأحزاب المعادية للعرب (إسرائيل بيتنا، المدعوم من المواطنين المتحدثين بالروسية، والحزب الأصولي شاس وأغودات إسرائيل) وأحزاب "إسرائيل الكبرى" (الليكود وايحود ليؤومي)، فسوف نصل إلى ما مجموعه ٥٠ عضو كنيست. وهذه الأحزاب، على أية حال، لا ينظر إليها كمعسكر سياسيّ واحد، بسبب مواقفها المختلفة تجاه الضفة الغربية، وكانت الأحزاب الثلاثة الأولى مرشحة للمشاركة في الائتلاف الذي يقوده كاديما.[٤٣]

وحقيقة أن ثلاثة أحزاب معادية للعرب تعتبر مرشحة مقبولة في ائتلاف "يسار الوسط" تشير أيضا إلى معنى يسار الوسط: إن خطابه معاد للعرب، مهما كان أكثر ذكاء أو تطورا. إن حزب العمل وكاديما يدعمان انسحابا من الضفة الغربية بسبب ما يسميانه "الخطر الديمغرافي" للعرب. وهو ليس رفضا للمعنى غير الديمقراطي للاحتلال، أو قبولا للحقّ المشروع للفلسطينيين في تقرير مصيرهم. بمعنى آخر، فإن النية للانسحاب من الأراضي المحتلة ليست من باب السلام العادل، أو حتى من باب إنهاء العداء العنيف، ولكنها من باب تحسين قدرات الدولة على السيطرة على الأرض والسكان. وقد أصبح فرض الحدود من جانب واحد، وبناء جدار الفصل، مطلبا مشتركا لمؤيدي العمل و الليكود على حد سواء. وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية كرد فعل على عجز الجيش الإسرائيلي عن السيطرة على تحرك الفلسطينيين ومنع الهجمات الإرهابية على المدن الإسرائيلية في وجود الحدود الغامضة للدولة.

الخطابات والمشاعر المعادية للعرب كان لها تأثير غير مباشر على نتائج الانتخابات، خاصة في الإقبال الضئيل نسبيا على التصويت لحزب العمل. وبالرغم من أن عمير بيريتس نجح في فرض الأجندة الاقتصادية في الحملة الانتخابية، لدرجة أن معظم الأحزاب شعرت بضرورة عرض سياستها الاقتصادية أمام الجمهور، إلا أنه فشل في الحصول على الشعبية. وقد اعتمد تجريد بيريتس من الشرعية لدى معظم الإعلام على "نقص المهارات" والتجربة، وعلى صورته كقائد عمالي "متطرف". وقد تحول بيريتس إلى موضوع للتنكيت، تركز على ضعف إنكليزيته، وعلى وتيرة صوته العالية. ولكن دافع معارضي بيريتس على أية حال يعود إلى خلفيته الثقافية العربية (المغربية) إضافة إلى أصوله الطبقية ومطالبه الاقتصادية (رفع الحد الأدنى للأجور ورواتب تقاعدية وطنية).[٤٤] النخبة السائدة من الأوروبيين والطبقة الوسطى، التي تعودت التصويت لحزب العمل، شعرت بالخيانة، لانتخاب زعيم له هذه الخلفية الاجتماعية الثقافية الخاصة بخصومهم السياسيين في الماضي: كان ناخبو "جناح اليمين" يعرفون بأنهم طبقات دنيا من أصول مغربية. أما المعلقون السياسيون في الإعلام فقد صوروا بيريتس كشخص لا يملك "منزلة رفيعة" تؤهله لرئاسة الوزراء، وبذلك أوضحت النكات ومقابلات الناخبين أن المشكلة تتعلق بخلفيته العرقية.[٤٥] وبالنسبة لغالبية سكان إسرائيل يمثل العرق والطبقة الأصلية مزيجا يسهل تشكيل البناء الاجتماعي للطبقة العرقية وحراكها السياسي.

وبينما كانت الضربة الكبرى لدى الليكود تعني هبوط تمثيله في الكنيست من ٤٠ إلى ١٢ عضوا، حافظ العمل على قوته (١٩ عضوا). كما تغيرت الخلفية الاجتماعية لناخبي العمل على أية حال، فصوت ناخبوه التاريخيون لأحزاب أخرى (غالبا لقائمة المتقاعدين وكاديما)، بينما أصبح الحزب لأول مرة قوة مهمة في مدن التطوير التي تضم غالبية من المواطنين الشرقيين (المزراحيم) من الطبقة الدنيا. على أية حال، فإن خلق الوسط كان رد فعل على

محاولة الليكود عرقلة سياسات شارون، ولانتخاب بيريتس من قبل حزب العمل. وقد أراد ناخبو الوسط شارون كقائد يعرف ما يريد، ولثقتهم بأنه سيكون قادرا على إخلاء المستوطنات في المستقبل. في غياب شارون، الذي دخل في الغيبوبة بعد الجلطة الدماغية، لم تعد بين الناخبين وحزب الوسط مواقف سياسية مشتركة، ولا مؤسسات شرعية لاتخاذ قرارات موثوقة.

في غياب شارون، تابع "خليفته" إيهود أولمرت اتخاذ القرارات بأسلوب محافظ جدا: من أجل القرارات الحزبية، استمرّ في التعامل مع مستشاري شارون، وفي القرارات الاقتصادية، قبل نصائح مسؤولي وزارة المالية، وبالنسبة للسياسات تجاه الفلسطينيين قبل اقتراحات النخبة العسكرية. لهذا السبب الزم نفسه علنا بألا يسمح لعمير بيريتس بأن يصبح وزيرا للمالية، وبألا يتفاوض مع حماس. وفي غياب التراتبية والملفات، والمؤسسات الحزبية، والقائد ذي الشعبية، والخطابات والسياسات المتماسكة، أصبح حزب كاديماالحاكم صوتا للنخبة الرسمية المؤسسة. والمشكلة الرئيسية هي أن غالبية المواطنين صوتت ضد السياسات التي وضعها مسؤولو النخبة الرسمية: ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وضد سياسات الصدام الثابتة لدى النخبة العسكرية.

٥. خاتمة

طرحت انتخابات ٢٠٠٦ و"الضربة الكبرى" علامة سؤال حاسمة حول مستقبل الديناميات السياسية لإسرائيل: فمن ناحية، جذبت أحزاب الوسط ثلث الناخبين الذين لا يؤيدون "إسرائيل الكبرى" أو الخطاب المفتوح المعادي للعرب، ومن ناحية أخرى، فهي لم تدعم البرنامج الاقتصادي والسياسي لحزب العمل. على أية حال، فإن أحزاب "الوسط" ليست لديها مواقف واضحة أو متفق عليها حول القضايا الداخلية أو الخارجية، ومن السهل على ناخبيها أن يحوّلوا دعمهم إذا شعروا بالخيبة. ويكون السؤال عما إذا كانت لدى "الوسط" السياسي قدرة على بناء أفق للتمثيل، له دوائر انتخابية موالية، وقدرة على مأسسة الحزب. من وجهة نظري فإن تطور السياسة "الداخلية" الإسرائيلية يعتمد على تطور العلاقات مع السكان الفلسطينيين من غير المواطنين وأحزابهم، وفي هذا المجال فإن قواعد اللعبة الديمقراطية لاحتواء الصراعات لا تعمل.

تعكس نتائج الانتخابات فتح آفاق سياسية لتمثيل الأجندات الاقتصادية الداخلية، وإغلاق الآفاق أمام الفلسطينيين، داخل إسرائيل، وفي المناطق المحتلة. هذا التوتر المعدّ له من قبل الحدود الرمزية، الخاصة بكون الشخص يهوديا، والحدود الواقعية لإسرائيل (المتخيّلة من قبل الانسحاب أحادي الجانب) لا يمكن احتواؤه أو جسره بواسطة ما تمثله العملية الديمقراطية، والتفاوض والتسوية. تعكس الانتخابات في إسرائيل نقص التوازن في علاقات القوة مع الفلسطينيين، والعنف الرمزي من القويّ الذي يمكن أن يتجاهل الضعيف، والاستعداد لمزيد من العنف المادي. جاءت الضربة العظمى نتيجة للقدرة المتخيّلة على تخطيط حدود الدولة اليهودية الديمقراطية، والزعم بتمثيل الأجندات الجديدة. إن غياب المناورة بين فتح الآفاق السياسية الداخلية والخارجية، على أية حال، يعيق تحرك الإسرائيليين، لأن من الصعب التصديق أن الأحزاب التي تتجاهل الفلسطينيين يمكنها أن تنجز التغيرات البنيوية المتوقعة من قبل غالبية الإسرائيليين: إخلاء المستوطنات بهدف إنهاء الاحتلال، والتوزيع الأكثر عدالة للثروة.

كان سبب اللامبالاة ونقص الحماسة لدى المواطنين الإسرائيليين خلال انتخابات ٢٠٠٦ هو الوعي بأن الأحزاب السياسية الإسرائيلية لا تشارك وحدها في عملية صنع القرار، لأنّ الفلسطينيين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يمكنهم أن يشكلوا مستقبلنا. الانتخابات الديمقراطية بين مواطني ما قبل ١٩٦٧ في دولة إسرائيل "ليست اللعبة الوحيدة في البلدة"، فهم مجرد جزء من الديناميات التي ترسم السياسات في أراضي إسرائيل/ فلسطين المتنازع عليها. والرأي النظري الذي يطرح هنا هو أن القواعد الديمقراطية للعبة في حدود ما قبل ١٩٦٧ ليست قادرة على إنتاج أفق سياسي قادر على احتواء الصراعات، بسبب غياب الاتفاق على حدود الدولة والأمة، وغياب تعريف غير متنازع عليه لمن هم "المواطنون المتساوون". ويعتبر ذلك شرطا مسبقا لأية عملية ديمقراطية شرعية قادرة على التوسط والجسر بين التوترات الاجتماعية حتى تتوصل إلى تسويات متفق عليها. وعندما تظل عملية الديناميات الخاصة بفتح آفاق سياسية للمواقف الجمعية غير فاعلة، فإن العنف هو الذي يظهر كخيار فعّال.

(Footnotes)

[1] كان شعاره "نتنياهو سيحارب ضد حماس".

[2] حصل حزب الليكود على ١٢ مقعدا، وحزب الاتحاد الوطني، حزب المستوطنين، ايحود ليؤومي، ٩ مقاعد.

[3] يضم ذلك كاديما (٢٩) وحزبين يهوديين أرثوذكسيين، شاس وأغودات إسرائيل (١٨)، وحزب المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، إسرائيل بيتنا (١١)، وقائمة المتقاعدين الجديدة (٧).

[4] حزب العمل (١٩) ميرتس (٥) وثلاثة أحزاب تعتمد على أصوات المواطنين الفلسطينيين – حداش (٣) الموحدة (٤) التجمع (٣).

[5] عام ٢٠٠١، كانت هناك انتخابات استثنائية لرئيس الوزراء بنسبة مشاركة دنيا قياسية تصل إلى ٦٢٪. على أية حال، فهذه الانتخابات في حالة خاصة من مقاطعة فاعلة للانتخابات من قبل المواطنين العرب وجزء من المواطنين اليهود، دون انتخابات للأحزاب في البرلمان، لذلك أميل إلى عدم إدخال هذه النتائج في ارقام العملية، بالرغم من أن انتخابات ٢٠٠١ كانت جزءا من الميل العام لفقدان الثقة في السياسة.

[6] سموحا، س. الطبقة، والعرق، والشروخ القومية والديمقراطية في إسرائيل"، في ي. شبرينزاك و ل. دياموند (معدان). **الديمقراطية الإسرائيلية تحت الضغط**، بولدر كولورادو: لين راينر، ١٩٩٣؛ يفتاحيل، و. "الصراع: مفهوم 'الديمقراطية العرقية' وتطبيقاتها في حالة إسرائيل، **الدراسات العرقية والعنصرية** ١٥، ١: ٣٦–١٢٥، ١٩٩٣.

[7] سموحا، المصدر السابق.

[8] يفتاحيل و. "الحد الداخلي: إدارة المناطق والعلاقات العرقية في إسرائيل". الدراسات الإقليمية، ٣٠، ٥،اب، ٤٩٣–٥٠٨. دائرة الجغرافيا، جامعة بن غوريون، بئر السبع، ١٩٩٦؛ يفتاشا و. "المجتمع الإسرائيلي والمصالحة اليهودية الفلسطينية: 'الإثنوقراطيا' وتناقضاتها في المناطق"، **ميدل إيست جورنال**، ٥١، ٤: ٥٠٥–٥١٩، ١٩٩٧.

[9] بيليد، ي. ١٩٩٢. "الديمقراطية العرقية والبناء الشرعي للمواطنة: المواطنون العرب في الدولة اليهودية"، المجلة الأميركية للعلوم السياسية، مجلد ٨٦، عدد ٢ ص ص ٤٣٢–٤٤٣؛ شافير، ج. و بيليد، ي. ٢٠٠٢ أن تكون إسرائيلي: ديناميات المواطنة المتعددة. نيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج.

[10] بارينغتون مور، الإبن ١٩٦٦. الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، نارمونسويرث: بنغوين بوكس؛ روشيمبار، د.، ستيفنز، ي. هـ. ج. د. ستيفنز. ١٩٩٢. التطور الرأسمالي والديمقراطية. مطبوعات جامعة شيكاغو: شيكاغو.

[11] غرينبيرغ، ل.ل. ١٩٩٩، "الديمقراطية المتخيلة في إسرائيل– خلفية نظرية ووجهة نظر تاريخية"، السوسيولوجيا الإسرائيلية، ٣، (بالعبرية)

[12] أوفي، س. "التجانس والديمقراطية المؤسسية: التكيف مع صراعات الهوية من خلال حقوق الجماعات. "مجلة الفلسفة السياسية" ٦، ص ص ١١٣–١٤١.

[13] تيلي، س. (١٩٩٢) **الإجبار ورأس المال والدول الأوروبية**، ٩٩٠قم– ١٩٩٢، كامبريدج: بلاكويل.

[14] بوردو، ب. ١٩٩٤، اللغة والقوة الرمزية. مطبوعات جامعة هارفارد: كامبريدج، ماسوشيتس.

[15] مان، م. ٢٠٤٤، الجانب المعتم للديمقراطية: تفسير التطهير العنصري. نيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج.

[16] أنظر تيلي، س. ١٩٩٥ "الديمقراطية كبحيرة" في ج. ر. أندروس، و هـ شابمان (معدين)، البناء الاجتماعي للديمقراطية، نيويورك، مطبوعات جامعة نيويورك، باسنغستون: ماكميلان.

[17] لهذا السبب غيرت العولمة بعمق نظما ديمقراطية متينة التكوين، لأنها عززت رأس المال الكبير وأضعفت العمال، والطبقات الوسطى ومؤسسات الدولة.وفي هذه الحالة لا تمثل السياسة الحزبية المصالح الاجتماعية المتصارعة والسياسات الاقتصادية المختلفة.

[18] جادل يوناتان شابيرو أن مشكلة الديمقراطية الإسرائيلية هي أنها "لا تقوم بوظيفتها"، وركز على أية حال على نقص الليبرالية والتعبئة الجماعية للمواطنين، إما نحو "الاشتراكية" أو نحو "القومية الشعبية". شابيرا، ي. ١٩٧٧، الديمقراطية الإسرائيلية، ماسادا: رامات غان (بالعبرية)؛ شابيرو ي. (١٩٨٩) لاشلتونون بيشاتانو حيروت: في الطريق إلى القوة، تل أبيب: عام أوفيد. (بالعبرية)؛ شابيرو ي. (١٩٩٦) "هيفرا بيشيفي هابوليتيايم" مجتمع يسجنه السياسيون. تل أبيب: سفريات هابوعاليم. (بالعبرية).

[19] غرينبيرغ، ١٩٩، مصدر سابق، هامش ١١.

[20] السابق،

[21] باستثناء تلك الأحزاب التي يدعمها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، تتجاهل الأحزاب الأخرى حدود ١٩٦٧، بما في ذلك الحزبان اللذان يدعمان المفاوضات السلمية وإقامة دولة فلسطينية. إن ميريتس وحزب العمل يؤيدان المفاوضات والانسحاب الذي يستند إلى حدود ١٩٦٧، ولكنهما يطلبان إلحاق المستوطنات.

[22] هذه وعي القوى الجمهورية الاستيطانية التي بدأت تتضاءل كما يرى بيليد وشافير (٢٠٠٢، مصدر سابق، هامش ٩). من أجل وصف مفصل وتحليل لمركزية الهستدروت في تشكيل الدولة وسياسات إسرائيلية أخرى انظر شابيرو ي. (١٩٥٧)أوشدوت هافودا: قوة منظمة

سياسية، عام عوفيد: تل أبيب (بالعبرية)؛ ميدينغ ب. ١٩٧٢، الماباي في إسرائيل: منظمة سياسية وحكومة في مجتمع جديد، كامبريدج، إنجلترا: مطبوعات جامعة غرينبيرغ ل. ١٩٩١، انشقاق نقابي في إسرائيل. ألبانب: مطبوعات جامعة نيويورك الرسمية؛ شاليف، م. ١٩٩٢. العمل والاقتصاد السياسي في إسرائيل، أكسفورد: مطبوعات جامعة أكسفورد.

[٢٣] وشمل ذلك نوعين من المستوطنات، الكيبوتي "الاشتراكية" والموشاف التعاونية. من أجل وصف شامل للدوافع العمالية لتوسيع المستوطنات بعد ١٩٦٧ انظر غورينبيرغ، ج. ٢٠٠٦، إمبراطورية الصدفة، تايمز بوكس: نيويورك؟

[٢٤] ليساك م. و د. مامان (١٩٩٦) "إسرائيل" في س. ب. دانوبولوس و س. واتسون (معدان) الدور السياسي للعسكر، كونيكتيكوت: مطبوعات غرينوود؛ بن أليعازر "صناعة العسكرية الإسرائيلية" (بلومنغتون و إنديانابوليس: مطبوعات جامعة إنديانا (١٩٩٨).

[٢٥] انظر الأنماط الاجتماعية للتصويت في كاسبي، د. ديسكن، أ. و ي. غوتمان (معدون) جذور نجاح بيغن: انتخابات ١٩٨١، لندن: كروم هيلم، ١٩٨٤؛ آريان، ا. و شامير م. ١٩٨٦. الانتخابات في إسرائيل، ١٩٨٤. تل أبيب: راموت.

[٢٦] الليكود ٤٨ والعمل ٤٧.

[٢٧] هيلمان س. (١٩٩٩) "متطلبات التفاوض، خلق الحقوق: المعارضة الواعية وإعادة تعريف المواطنة في إسرائيل" دراسات المواطنة، ٣:١، ص ص ٤٥-٦٩.

[٢٨] غرينبيرغ، ل.ل. ١٩٩٣. أزمة الدولة: دولة ضعيفة ومؤسسات سياسية قوية"، مجلة النظريات السياسية، ٥: ٨٩-١٠٧.

[٢٩] هذه ما يسميها شافير وبيليد (٢٠٠٢، مصدر سابق، هامش ٩) المواطنة الجمهورية (جندي) والعرقية (يهودي)، كنقيض لليبرالية.

[٣٠] ليس سهلا لماذا يقوى اللاأمن الذي أنتجه الاحتلال العسكر وأيديولوجية الأمن. ليس لدي مجال هنا لمناقشة هذه الظاهرة، لكني على أية حال أستطيع أن أقول هنا أنه مزيج من تأثير "الحماية" التي خلقتها الدولة (تيلي، س. "صناعة الحرب وصناعة الدولة كجريمة منظمة" في سكوكبول وإيفانز وريوشميير (معدون) إعادة الدولة إلى الداخل.

[٣١] نصار، ج. ر. وهيكوك، ر. ١٩٩٠. الانتفاضة: فلسطين على مفترق طرق. نيويورك: بريجر؛ زخاري ل. وباينين، ج. ١٩٨٩. الانتفاضة: **هبة الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي**. بوسطن: ساوث إند برس.

[٣٢] التعارض المنطقي بين "عملية السلام" و "صناعة السلام" صيغ من قبل زعيم الليكود إسحق رابين (رابين، ي. باحث عن السلام، خطابات رئيس الوزراء اسحق رابين، تل أبيب: زامزرا-بيتان، ١٩٩٥ (بالعبرية).

[٣٣] أوجدت نتائج الانتخابات أكثرية معارضة لليمين من كتلة تشمل حزب العمل (٤٤ مقعدا) وميريتس (١٢)، وحزبين يمثلان المواطنين الفلسطينيين (حداش ومدى ٥ مقاعد) اعتبرتا ضمن اللعبة السياسية للمرة الأولى والأخيرة، مع أنهما لم ينضما إلى الائتلاف.

[٣٤] إندرلين، س. ٢٠٠٢ أحلام مبعثرة، نيويورك: أذر برس؛ روس د. ٢٠٠٤، السلام المفقود: القصة الداخلية للحرب من أجل سلام الشرق الأوسط، نيويورك: فاراس، ستراوس وجيرو.

[٣٥] دروكر، ر. و و. شيلاش، بوميرانج القدس: كيتر، ٢٠٠٤ (بالعبرية).

[٣٦] في كانون الاول ٢٠٠١، تموز ٢٠٠٣، اذار ٢٠٠٥.

[٣٧] تيلي، مصدر سابق، هامش ٣٠.

[٣٨] هناك عامل رابع، يشار إليه عادة من قبل المستوطنين الذين يعارضون شارون، ويملك شيئا من الأسس الواقعية، ولكنه تخميني إلى حد كبير، وهو أن ابني شارون كانا وسط تحقيق بوليسي، وقد أرادا تدمير الرأي العام. دروكر و شيلاش،(مصدر سابق هامش ٣٥).

[٣٩] آري شافيت، "ما الذي قاله المستشار" (مجلة هآرتس، ٨ تشرين الأول، ٢٠٠٤).

[٤٠] ميريتس والأحزاب التي تمثل المواطنين الفلسطينيين حمت حكومة شارون من السقوط لأنها أيدت الانسحاب، بالرغم من أنها كانت ضد الأحادية. وفي الليكود، نظم عدد غير بسيط من أعضاء الكنيست (عضوا١٦)، مجموعة "ثورية"، كما أنه كانت هناك معارضة بين الوزراء الذين صوتوا لصالح الإخلاء، وكان أبرزهم بنيامين نتنياهو.

[٤١] الأحزاب التي لم تؤيد الانسحاب هي: الليكود، شاس، أغودات إسرائيل، المفدال، هاييهود هاليؤمي، ومجموع ممثليهل ٦٩ عضوا، وإذا لم يتم شق أصوات الليكود فلن يكون هناك تأييد برلماني للخطة.

[٤٢] فيرتر يوسي، "الرمال المتحركة في ساعة شارون الزجاجية" (هآرتس، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥).

[٤٣] قبل الانتخابات، وعد عمير بيريتس بعدم الجلوس مع إسرائيل بيتنا في الحكومة ذاتها بسبب مواقفه المعادية للعرب، لكنه بعد الانتخابات لم يعارض مفاوضات كاديما معه على أية حال. وفي نهاية الأمر، لم ينضم هذا الحزب للائتلاف.

[٤٤] حول خطاب معاداة المغاربية أنظر أمنون ليفي، "سوف ننقي المغربي" (موقع يديعون أحرونوت على الإنترنت، ١٩ شباط، ٢٠٠٦، بالعبرية).

[٤٥] بن سيمون، دانييل "نيخت أندرزيري" (هآرتس، ١٧ آذار، ٢٠٠٦).